

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذنا الأستاذ الدكتور الفاضل: أشرف الفندي وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعامله وكرم أخلاقه وتواضعه وقربه من الجميع وبذله العلم والمصابرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتور أشرف الفندي ولجميع زملائه الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

ثم أتقدم بهذه الورقة النقدية بين يدي بحث يتضمن رسالة ماجستير بعنوان (مسؤولية الصيدلي عن أخطائه المهنية وعقوباته في النظامين السعودي والمصري) قدمه الباحث إبراهيم بن صالح اللحيدان استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العدالة الجنائية كلية الدراسات العليا

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية ونشر في مكتبة الجامعة.

وستتضمن هذه الورقة النقدية بحسب التكليف التعليق على نتائج وتوصيات هذه الدراسة من نواحٍ شكلية نوجزها في الآتي:

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

تضمنت هذه الدراسة على مقدمة ومبحث تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات.

المسألة الثانية:

أن الباحث في هذا البحث حصر نتائج دراسته في ست نتائج كما حصر توصيات دراسته في سبع توصيات.

المسألة الثالثة:

هنا يحسن التعليق على نتائج هذه الدراسة والوقوف معها عدة وقفات:

الوقفة الأولى: أنه من الملاحظ أن دراسة كهذه الدراسة تضمنت الكثير من المواضيع وبحث في عدد هائل من المسائل، وهي في الأصل مقارنة بين نظامين، بلغ عدد صفحات هذا البحث أو الدراسة نحو ثلاث مئة وخمسون ورقة، ومع ذلك لم يُقيد الباحث فيها سوى ست نتائج، وهذا عدد قليل لا يتناسب مع كثرة المسائل والمواضيع التي جرى بحثها.

الوقفة الثانية: أنه من ملاحظ أن صياغة النتائج لم تُصاغ وفقاً للقواعد العلمية، وإنما كانت أشبه بالصياغات الركيكة التي ليس لها تعلق بموضوع الدراسة، ولعل أقرب مثال على ما ذكرته ما قرره الباحث في أول نتيجة، إذ قرر في النتيجة الأولى ما نصه "لولا المرض لما ظهرت الحاجة إلى الطبيب" وهذه الجملة أشبه بالأمثال وليس لها تعلق بموضوع البحث محل الدراسة، وهذا من وجهة نظري امر غير مقبول.

الوقفة الثالثة: أنه من الملاحظ أن الباحث أفرد جزءاً كبيراً من هذه الدراسة للبحث في مفهوم أعمال الصيادلة وتكييفها في قواعد الشريعة الإسلامية، وفي القوانين المعاصرة كذلك، وكذا مفهوم ما يُكيف على أنه جرائم، والعقوبات كذلك المترتبة على تلك الجرائم، ما يتعلق بالمسائلة

الجنائية والمسائلة المدنية، كل ما سبق بناءً لقواعد الشريعة الإسلامية والقوانين المعاصرة، وهما: القانون السعودي والقانون المصري، ومع ذلك لم يورد الباحث في نتائج هذه الدراسة كل ما سبق تناوله مع كونه جزءاً هاماً من تساؤلات وأهداف وفرضيات هذه الدراسة، وهذا في وجهة نظري يُشكل فراغاً وفجوة ما بين موضوع الدراسة ونتائجها.

الوقفة الرابعة: من الملاحظ أن النتائج التي أوردها الباحث ليس لها تعلق بالدراسات السابقة، وهذا من وجهة نظري عائد لأمر، منها أن النتائج أصلاً لم تعكس موضوع هذه الدراسة أو البحث، ومنها كذلك ان الباحث أورد في بحثه عدداً من الدراسات والأدبيات وكانت أشبه بطريقة التلخيص دون التعليق عليها سلباً أو إيجاباً، وذكر أوجه الاتفاق والاختلاف مع دراسته، وإنما اكتفى في كثير من الأحيان بطريقة (قص ولصق) وهذا انعكس ولا شك على جودة ومخرجات هذه الدراسة.

الوقفة الخامسة: نخلص مما سبق إلى أن نتائج هذه الدراسة لم تعكس بشكل واقعي موضوع البحث لا كيفاً ولا كمّاً، وهذا أمر مُستغرب في بحث من البحوث المحكمة، كما أن الدراسات السابقة والطريقة التي أوردها الباحث في بحثه في عرضه للدراسات السابقة لم تكن طريقة متفقة مع أصول وقواعد البحث العلمي، إذ أنه أتى في هذا البحث على تسع دراسات سابقة، وهذا عدد كبير، واكتفى في كثير منها بالنسخ واللصق أو بالتلخيص دون أن يعلق على كل دراسة التعليق العلمي الصحيح من حيث القدرة على النقد بنوعيه السلبي والإيجابي، ومن حيث التعليق على الفجوة العلمية وأوجه الاختلاف مع دراسته، وماذا ستضيف دراسته للمكتبة العلمية غير ما أضافته تلك الدراسات، ولو أنه اختار دراسات أقل وهي الأشبه والأقرب لدراسته عرضها وعلق عليها وفقاً للأصول العلمية المتبعة لكان ذلك أنجع وأقوم لهذا البحث أو الدراسة، ولما تقدم كله نخلص إلى أن نتائج هذه الدراسة لن تعكس موضوع البحث.

المسألة الرابعة:

وهنا أقف على ما أورده الباحث من توصيات ذيلها دراسته أقف عدة وقفات:

الوقفة الأولى: لاحظت أن بعض التوصيات التي أوردها الباحث كانت أشبه بالنصائح أكثر مما هي استنتاجاً علمياً وثمره لبحث علمي.

الوقفة الثانية: من الملاحظ أن بعضاً مما أورده الباحث من توصيات لها تعلق بموضوع النتائج، لكن محل الإشكال أن تلك النتائج لم تعكس موضوع البحث.

الوقفة الثالثة: أن بعض التوصيات التي أوردها الباحث غير واقعية ولا يمكن تطبيقها، ومن ذلك ما جاء في التوصية الخامسة من مُطالبة الباحث وزارة الصحة السعودية إلى إصدار نظام خاص ينظم مزاولة مهنة الصيدلة، مع أن جميع القوانين المعاصرة تقريباً تُصدر أنظمة خاصة متعلقة بالممارسين الصحيين، سواءً كان يمارس مهنة التمريض أو الصيدلة أو الطب أو غيرها المهن التي تتعلق بالممارس الصحي، فلا يستقيم وليس من المنطق أن يصدر لكل مهنة يمارسها الممارس الصحي نظام خاص يتعلق به، خاصة أن القواعد العامة والأحكام المتعلقة بالممارسين الصحيين متقاربة إلى حد كبير؛ مما يجعل هذه التوصية في نظري عديمة الجدوى.

الوقفة الرابعة: مما سبق نخلص إلى أن التوصيات التي أوردها الباحث جيدة من حيث الصياغة ولكنها ليست ذات فائدة علمية واضحة للقارئ أو للمكتبة العلمية لتعلقها بالنتائج التي كما أسلفنا أنها لم تكن تعكس موضوع الدراسة أو البحث، وهنا نخرج بفائدة نفيسة، وهي أن جميع مراحل البحث مترابطة، وكل مرحلة متعلقة بالأخرى، فأى إخلال بأصل أو قاعدة من قواعد البحث العلمي سينعكس بالتأكيد على بقية البحث أو الدراسة.